الجرأة البرلمانية في مجلس النواب العراقي 1947-1954النائب عبد الرزاق الشيخلي انموذجا

د. حيدر عطيه كاظم
كلية الآداب / الجامعة العراقية

Parliamentary Audacity in the Iraqi Parliament 1947-1954 MP Abdul Razzaq Al-Sheikhly as a model

Haider Attia Kazem
College of Arts / Iraqi University

ملخص البحث

يتناول هذا البحث احدى شخصيات العهد الملكي في العراق (1921-1958) وهو نائب بغداد عبد الرزاق الشيخلي ومواقفه المعارضة والجريئة تحت قبة مجلس النواب ، اذ تم التطرق فيه الى سيرته الاجتماعية من حيث الولادة والنشأة وبداية ولوجه الى السلك الوظيفي وتدرجه فيه بين وزارات عدة اهمها وزارتي العدلية والخارجية . وبسبب كفاءته تم تعيينه قنصلا في اسطنبول عام 1939 . يبدو ان العمل الحكومي لم يرق للشيخلي الذي قرر تركه نهائيا في العام 1940 .

اتجه للعمل البرلماني في بداية عام 1947، اذ اصبح نائبا عن لواء بغداد في مجلس النواب العراقي في دورته الانتخابية الحادية عشر ، كما جدد انتخابه عن لواء بغداد ايضا في الدورة الانتخابية الثانية عشر عام 1948 الى ان استقال في اذار 1950 احتجاجا على الاداء والحكومي وعدم جدية العمل البرلماني . اعيد انتخابه نائبا عن بغداد في الدورة الانتخابية الثالثة عشر في ظل حكومة نور الدين محمود وفقا لقانون الانتخاب المباشر . كانت اخر نيابة لعبد الرزاق الشيخلي في الدورة الانتخابية الرابعة عشر كممثلا عن بغداد ، ليعزف بعدها عن المشاركة في الانتخابات لقناعته بانعدام الديمقراطية في العراق .

Abstract

This research deals with one of the personalities of the royal era in Iraq (1921-1958), who is the deputy of Baghdad Abdul Razzaq Al-Sheikhly and his opposing and bold stances under the dome of the House of Representatives. Ministry of Justice and Foreign Affairs. Because of his competence, he was appointed consul in Istanbul in 1939. It appears that government work fell short of Sheikhli, who decided to leave him permanently in 1940 .

He went to parliamentary work at the beginning of 1947, as he became a deputy for the Baghdad Brigade in the Iraqi parliament in its eleventh election session, and he also renewed his election for the Baghdad Brigade also in the twelfth electoral cycle in 1948 until he resigned in March 1950 in protest against government performance and lack of seriousness Parliamentary work. He was re-elected as a representative of Baghdad in the thirteenth electoral cycle under the government of Nur al-Din Mahmoud, in accordance with the direct election law. The last prosecution of Abdul-Razzaq Al-Sheikhly was in the fourteenth electoral cycle as a representative of Baghdad, after which he refrained from participating in the elections because he was convinced of the lack of democracy in Iraq.

المقدمة

حظيت الشخصيات العراقية التي ظهرت على المسرح السياسي خلال العهد الملكي لاسيما البرلمانية منها ، باهتمام بالغ من قبل الباحثين ، اذ تناول هؤلاء الباحثون سير ومواقف واراء اغلب الشخصيات السياسية العراقية بالبحث والتحليل . غير انه في الوقت نفسه لم يسلط الضوء على البعض منها على الرغم من دورها الفاعل ومواقفها المميزة ،لأسباب عدة جاءت في المقدمة منها خشية الباحثين من عدم توفر المعلومات الكافية لتغطيتها .

كان احد هذه الشخصيات النائب عبد الرزاق الشيخلي ، الامر الذي دفعني لكتابة هذا البحث ، كونه من النواب الجريئين من بين زملائه النواب ، والذي كان من ابرز اركان المعاضة النيابية . تناول البحث بالتفصيل تاريخ ومحل ولادة الشيخلي فضلا عن نشأته الاولى وانعكاسها على تكوين شخصيته وبلورة فكره . كما تطرق البحث الى وظائفه الادارية في السلك الوظيفي . وكذلك تم التركيز على ابرز الدورات الانتخابية التي اصبح فيها عبد الرزاق الشيخلي نائبا وابرز المواقف الشجاعة والافكار السياسية والاقتصادية والاجتماعية له ، اذ كان له صوتا مدويا تحت قبة مجلس النواب ومداخلات قيمة اشار اليها اغلب زملائه بالبنان .

اعتمد البحث في الدرجة الاولى على محاضر مجلس النواب العراقي ، خاصة بين الاعوام (1947-1954) ، بالإضافة الى بعض كتب المصادر والمرجع الاخرى .

ولادته ونشأته :-

ينتمي عبد الرزاق بن محمد درويش بن عبد الوهاب الشيخلي الى اسرة بغدادية عريقة يرجع نسبها الى والي بغداد ابراهيم باشا الطويل (1665-1667) [1].

ولد عبد الرزاق الشيخلي في بغداد عام 1904 ، وتلقى تعليمه فيها ، وفي الثامنة من عمره توظف في دوائر الحكومة في بداية نشأتها وتحديدا في اذار 1922 . رغب في دراسة الحقوق فكان له ما اراد ، اذ نال اجازتها نهاية العام 1929 [2].

تدرج عبد الرزاق الشيخلي في السلك الوظيفي كان اهم الوظائف التي شغلها سكرتيرا لوزارة العدلية في تموز 1931 . بعدها نقل حاكما منفردا في خانقين في كانون الاول 1932 ، ثم لم يلبث ان عين مساعد المشاور الحقوقي في وزارة الخارجية مطلع العام 1936 ، غير انه عاد الى وزارة العدلية مفتشا عدليا بعد عاما واحد فقط . كان اخر منصب تسنمه الشيخلي هو القنصل العراقي في اسطنبول عام 1939، ليقرر بعدها ترك الخدمة الوظيفية عام 1940 ، ومزاولة المحاماة في بغداد [3].

صفاته :-

اتسم عبد الرزاق الشيخلي بصفات عدة ، جاءت المبدئية والحماسة في مقدمتها ، اذ عرف عنه اذا ما آمن بفكرة او رأي ، اخذ يدافع عنه بكل ما آوتي من قوة ، كما عرف بالجرأة في طرحه للمواضيع . كان عبد الرزاق الشيخلي لاذع الكلام ، شديد اللهجة ، قوي الحجة [4].

قرب لنا خالد الدرة الصورة اكثر عن عبد الرزاق الشيخلي عندما كتب في مجلته "الوادي" ذاكرا بأنه حاد الذكاء، متسامحا مع الاخرين ، مما جعله محبوبا لدى اصدقائه على قلتهم . بالمقابل كان مكروها من اعدائه وهم كثر . ارجع الدرة ذلك الامر بالقول : " ولولا ذكاءه وطموحه لما قل اصدقائه وكثر اعدائه ، يحدثك بلسانه وينظر الى اخر بعينه ، وقلبه مشغول بثالث ، فعبد الرزاق يستنبت الصخر ، وهو حين يتحدث تتراقص في وجهه انواع العضلات وترتسم على محياه اشكال الاحاسيس " [5].

دخوله في العمل النيابي:-

كانت اولى مشاركات عبد الرزاق الشيخلي في انتخابات المجلس النيابي في اذار 1947 في دورته الانتخابية الحادية عشرة[6] ، والتي اجرتها الوزارة السعيدية التاسعة[7] . وكان فيها نائبا عن بغداد[8] . جدد انتخاب الشيخلي في حزيران 1948 نائبا لواء بغداد ايضا في الدورة الانتخابية الثانية عشر[9] . غير انه استقال من النيابة في 14 اذار

1950 مع مجموعة من زملائه احتجاجا على " خنق صوت المعارضة واضاعة الهدف الاسمى من قيام نظام برلماني سليم " كما ورد في نص الاستقالة[10] .

لم يثنِ ذلك الامر عبد الرزاق الشيخلي من التقدم مرة اخرى للترشيح على عضوية مجلس النواب عن لواء بغداد ، فتم انتخابه في الدورة الانتخابية الثالثة عشر في كانون الثاني 1953 ، بعد ان اجرت وزارة نور الدين محمود الانتخابات وفق قانون الانتخاب المباشر[11] .

كانت اخر نيابة لعبد الرزاق الشيخلي في الدورة الانتخابية الرابعة عشرة والتي جرت في التاسع من حزيران 1954 ففاز بها نائبا عن لواء بغداد[12] . بيد ان الدورة المذكورة وأدت في مهدها ، اذ عقد مجلس النواب خلالها جلسة واحدة فقط في السادس والعشرون من تموز 1954 ، ثم صدرت ارادة ملكية بتعطيله لغاية الاول من كانون الاول من العام نفسه[13] . لكن نوري السعيد الذي شكل وزارته الثانية عشر في الثالث من اب 1954 استطاع استحصال إرادة ملكية بحل مجلس النواب[14] . الامر الذي دفع عبد الرزاق الشيخلي الانسحاب من المعركة الانتخابية ، ليعتزل بعدها العمل السياسي دون رجعة والتفرغ للأعمال الحرة بعد ان مال الى العزلة ، والتنقل بين عدة عواصم كان اخرها انقرة ، قبل العودة الى بغداد ليستقر فيها حتى وافته المنية في عام 1985[15].

اراء عبد الرزاق الشيخلي ومواقفه السياسية والفكرية :-

عندما ناقش مجلس النواب بتاريخ 15 نيسان 1947 المنهاج الوزاري لوزارة صالح جبر ، نبه نائب بغداد عبد الرزاق الشيخلي زملائه النواب الى نقطتين مهمتين ، الاولى انعدام الحياة الدستورية في العراق ، والاخرى تولي غير الاكفاء من الموظفين مناصب مهمة في الحكومة ، موكدا ان علاج الحالة الاولى ان يحيى العراق حياة حزبية حقيقية لان ذلك حسب اعتقاد الطريقة المثلى لإدارة الحكم ، اذ قال : " النظام الاساسي للحكم في العراق نظام ديمقراطي ولا حياة لهذا النظام الا في قيام حياة حزبية تتركز على مبادئ قوية وصريحة لا على صداقات واتفاقات انية او كتل موصى بها" ، ومضى يقول " في هذا النظام وحده ضمان لمجيء الصالح للحكم " . في الوقت نفسه حذر الشيخلي

من الالم والتذمر الذي يعانيه الشعب العراقي من فساد الحكم ، وعدم استقرار الوزارات التي كان متوسط اعمارها اقل من عام [16].

من جانب اخر ، نادى عبد الرزاق الشيخلي بمبدأ وضع الرجل المناسب في المكان المناسب والابتعاد عن المنسوبية والمحسوبية ، وعدم العناية بالاختصاص، كما طالب بإفساح المجال للقادمين من البعثات العلمية لإدارة شؤون البلد، مختتما خطابه بقوله : " اضعنا الفائدة المرجوة من البعثات العلمية التي انفقنا عليها عشرات الالوف من الدنانير عبثا "[17] .

استغل عبد الرزاق الشيخلي فرصة الحديث عن تعديل المعاهدة العراقية – البريطانية ، اذ دعا الى الغاءها برمتها ، مشيرا الى انتهاء الدواعي التي املتها على العراق ، بعد ذلك ذكر الشيخلي ان المادة (11) من المعاهدة المذكورة تجعل العراق حتى بعد مضي المدة المنصوص عليها مكبلا ويبقى كذلك الى الابد ، لأنها حتمت على استبدال المعاهدة بأخرى ، ثم حذر من مكر بريطانيا ودهائها ، واضاف يقول : " اننا اصدقاء للإنكليز ان ارادونا اصدقاء . واعداء ان ارادوا استعبادنا واسترقاقنا واستذلالنا فليختاروا ما يريدون "[18] .

دافع النائب عبد الرزاق الشيخلي عن حرية الرأي ، بعد ان انتقد ملاحقة حكومة صالح جبر للصحافة لاسيما الحزبية منها متمثلة بكثرة الدعاوى التي أقامتها الحكومة على ارباب الصحف الحزبية ، بينما لم يرَ تلك الاجراءات في الحكومات الاخرى ، ثم لاحظ الشيخلي ان اية مخالفة مهما كانت بسيطة ولا تخضع لقانون المطبوعات تجد دعوة حكومية مقامة او تدابير ادارية متخذة . خاطب عبد الرزاق الشيخلي رئيس الوزارة قائلا :" كنت اتمنى للحكومة سعة الصدر وان لا تعمل ما تريد على شيء بسيط وانتقاد بسيط فتقيم الدعاوى على المحرر او الكاتب "[19] .

لما كانت اصابع الاتهام تشير الى ان النائب عبد الرزاق الشيخلي من هواة المعارضة لأجل المعارضة ، وجب عليه التكلم ودفع الشبهات عنه فاكد بأنه سيبقى معارضا اذا تطلبت مصلحة البلاد المعارضة مهما كانت النتائج ، واضاف انه بتلك

العقيدة سوف يناقش معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين العراق وتركيا ، رافضا ابرامها على صيغتها الحالية ، لان العراق على حد تعبيره سيخرج بصفقة المغبون ، ثم راح الشيخلي يبين وفي ذلك عين الصواب ان المعاهدة المذكورة بمادتها الثالثة نصت على وجوب التشاور في الشؤون الدولية والقضايا الإقليمية بصورة خاصة وتأييد البعض للآخر تأييدا تاما في السياسة التي سينتهجانها ، وهذا ما يتعارض مع ميثاق الجامعة العربية ، لأنه ببساطة انه عند حدوث اي اعتداء تركي على بلد عربي سيقف العراق مضطرا مع الجانب التركي[20] .

كانت تطورات القضية الفلسطينية محط اهتمام النائب عبد الرزاق الشيخلي ، وعليه طالب في جلسة مجلس النواب المنعقدة في 16 حزيران 1947 الحكومة بتنوير مجلس النواب بخطتها التي ستتبعها تجاه لجنة التحقيق الدولية الموجودة في فلسطين سوى اكانت ايجابية ام العكس . ولم يكتفِ بذلك فقط وانما ، نبه الكل بان الرئيس الامريكي ترومان منحازا جدا للصهاينة لضمان نجاحه في الانتخابات الرئاسية ، مما يعني تأثيره القوي على اللجنة المذكورة[21] .

انتهز عبد الرزاق الشيخلي فرصة تواجد رئيس الوزراء صالح جبر تحت قبة البرلمان ليتحدث عن الحريات التي ضمنها القانون الاساسي العراقي مثل حرية الاجتماع وحرية النشر وغيرها ، مطالبا بعدم التضييق على تلك الحريات ، وان لا يسوق اي من السياسيين لمجرد الاختلاف في التوجه السياسي . فيما بعد خاطب الشيخلي المجلس بهذه الكلمات : " اني ايها السادة لست منتسبا الى حزب وليس لي علاقة بأية صحيفة كانت ، ولكنني اعتقد كل الاعتقاد بأن وطنية ارباب الصحف ومؤسسي الاحزاب لا تقل عن وطنية غيرهم من الافراد في هذه البلاد ، لان الوطنية ليست ملكا لاحد ولا تحتكر ولا تقتصر على المسؤولين منة الوزراء او غيرهم ، انما يتحسس بها كل مواطن غيور يعتز بكرامته ووطنيته "[22] .

تضمنت الجلسة الثالثة والثلاثون المنعقدة في الرابع والعشرون من حزيران 1947 ، حديث عبد الرزاق الشيخلي عن وزارة المعارف واصفا اياها بالفاشلة وانها لم تصل

الى مصاف نظيرتها في البلدان الاخرى ، ارجع الشيخلي سبب ذلك الى عدم وجود سياسة ثقافية عامة تطبق في العراق ، فما دامت السياسة غير موجودة فلا امل في نجاح وزارة المعارف ، بل انها سائرة الى الوراء كما يعتقد الشيخلي[23] .

اعاب عبد الرزاق الشيخلي اطلاق الحكومات حال تشكيلها على نفسها العبارات الرنانة التي من قبيل الحكومات الاصلاحية او الانتقالية ، ومنها حكومة صالح جبر التي اختارت لنفسها لقب " وزارة انشاء وتعمير " ، بينما يراها على العكس تماما فهي وزارة هدم وتخريب وله في ذلك ادلة كثيرة منها ، التخبط الاداري وعدم وجود اي خطة منهجية مبرمجة ، لذلك طلب من الوزارة الحاضرة ان تقوم بالأعمال والمشاريع وبعدها تطلق على نفسها ما تشاء من الالقاب[24] .

لم يثنِ اعتراض صالح جبر على الوصف الذي اطلقه عبد الرزاق الشيخلي على وزارته وانما ، اصر عليه ، مع الاستعداد لتحمل المسؤولية كاملة دون غيره من زملائه الذين ايدوه في وصفه ، مطالبا صالح جبر بانه بدل من ان يعترض ليثبت عدم صحة الوصف المذكور قائلا : " انني في الوقت الذي يحرص فيه فخافة رئيس الوزراء احرص انا ايضا على سمعة البلاد ، ان سمعة البلاد تحفظ بالأعمال والافعال والاخلاص والفضائل "[25] .

اظهر عبد الرزاق الشيخلي في خطابه المسهب الذي القاه في الحادي والثلاثين من كانون الاول 1947 عندما ناقش فيه خطاب العرش ، دراية حقيقية في المسائل الدستورية واحاطة مهمة بما يمر به البلد والحلول الناجعة لمشكلاته ، اذ اعلن بان الديمقراطية مفقودة في العراق ، وان الحياة السياسية تسير خارج احكام الدستور العراقي ، وان كل النكبات والرزايا التي مر بها البلد ما هي الا نتيجتان طبيعيتان للخروج عن احكام الدستور . لم يكتفِ الشيخلي بهذا القدر بل ، ذهب الى ابعد من ذلك عندما ذكر : " لا يصح في اي بلد يمارس الحياة الديمقراطية ان يتولى رئاسة الحكومة الا من كان رئيس لأكبر حزب في المجالس النيابية ، وعلى هذا الاساس ترون ان انكلترا سائرة منذ ما يقارب المائة سنة على هذا المنوال " . بعد ذلك بين مساوئ عدم الاخذ بهكذا مبدأ

سياسي قائلا :" فلو كان رئيس الحكومة عندنا يمثل اكبر حزب ممن نال ثقة الامة لشاركها في سرورها واحزانها ولما تهرب عندما اردنا المذاكرة حول قوت هذا الشعب "[26] .

اظهر عبد الرزاق الشيخلي فهما كبيرا بطبيعة السياسة البريطانية تجاه العرب عندما حذر من مغبة الاعتماد على الانكليز فيما يخص فلسطين واعطاءهم الثقة الكاملة لانهم معروفين بالغدر وعدم الايفاء بوعودهم ، ثم ذكّر الحضور بما عملته بريطانيا بالعرب بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى (1914-1918) ، اذ كان نصيبهم اخماد ثورتهم وقتلهم واحراق قراهم والتنكيل بهم وتشريدهم . ازاء ذلك طالب الشيخلي بتشكيل جبهة موحدة للدفاع عن فلسطين بدلا من المؤتمرات والندوات التي لم تخرج عن اطار المجاملات السياسية الفارغة[27] .

من جانب اخر ، استفسر عبد الرزاق الشيخلي من رئيس الوزراء مزاحم الباجة جي عن احكام الادارة العرفية ، مطالبا اياه ان يوكد لمجلس النواب وللرأي العام بأن الاحكام العرفية سوف لا تستغل لغير قضية فلسطين ، كونها ادارة لضرب المعارضة والمعارضين لسياسة الحكومة . وعلى الرغم من اعطاء رئيس الوزراء تطمينات ، الا ان ذلك لم يقنع الشيخلي الذي طالبه بإصدار بيانا لتهدئة الشارع العراقي المتوجس خيفة [28].

هاجم عبد الرزاق الشيخلي منظمة الامم المتحدة اثناء مناقشة مجلس النواب في جلسته المنعقدة في 14 تموز 1948لائحة قانون انضمام العراق الى الاتفاقية الخاصة بإنشاء منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، ودعا الى عدم الوثوق بالمنظمة مستغربا من البعض الذين يعتقدون ان الامم القوية تعطف على الامم الضعيفة . ثم ذكر ان الدول العربية لو كانت تعرف بنوايا تلك المنظمة لما كلفت نفسها عناء الاشتراك بها ، وعليها ان تتعظ بالقرارات التي كانت تصدرها عصبة الامم التي غالبا ما كانت مجحفة بحق الدول الضعيفة . بعد ذلك ابدى الشيخلي عن وجهة نظره في اللائحة قائلا :" انني افضل ايها السادة ان تقص اجنحتي عن طريق السياسة وان لا تقص عن طريق التعليم والتربية

، فهذه اللائحة هي من اخطر خطط المنظمة لدس سمومها بين الدول الضعيفة، فهي بذلك تريد عن طريق التعليم والتربية ان تنهش عظامنا "[29] .

لم يتردد عبد الرزاق الشيخلي بوصف حكم العراق بالشاذ عن جميع الاعراف السياسية المعمول بها في الدول التي تدعي الديمقراطية ، واعطى عدة امثلة على كلامه ، في المقدمة منها تقديم الحكومة لوائح القوانين قبل ان تتم المناقشة على خطاب العرش او ان تعرض منهاجها واهدافها ، فضلا عن مجيء اي شخص من خارج مجلس الامة ويرأس الحكومة وعلى هذا النمط تشكل الحكومة التي غالبا ما تتسم بعدم الانسجام بين اعضاءها ، مما يعني في نهاية المطاف قصر عمرها وتلاشيها دون ان تحقق اي تقدم يذكر[30] .

بالمقابل ، اعترض عبد الرزاق الشيخلي بشدة على استغلال المسؤولين للمال العام وعدم صونه ، بعد ان تقدم بعدة اسئلة الى رئيس الوزراء مزاحم الباجة جي بخصوص استخدام المسؤولين الحكوميين سيارات الحكومة لأغراض شخصية بحتة لا علاقة لها بأية مهمة رسمية ، داعيا الى وقف هكذا ممارسات . وفي السياق نفسه وجه عبد الرزاق الشيخلي سؤالا الى وزير الداخلية مصطفى العمري عن مدى قانونية استخدام المئات من افراد الشرطة في دور المسؤولين يخدمون فيها ويرافقون اولادهم الى دور السينما وغيرها ، مطالبا الوزير بإرجاعهم الى اماكن عملهم على الفور، اذ قال ما نصه :" الاجدر بهؤلاء ان يستخدموا من يشاؤون دون اللجوء الى مثل هذه السبل غير اللائقة مع علمهم بانهم يتقاضون رواتبهم من خزينة هذه الامة البائسة " . ولم يقف الشيخلي عند ذلك ، بل طالب المسؤولين بدفع رواتب المستخدمين طوال مدة استخدامهم، ومعاقبة كل من يتجرأ على هكذا افعال في المستقبل[31] .

ناقش مجلس النواب بجلسته المنعقدة في 14 كانون الاول 1948 لائحة قانون تعديل قانون الخدمة الخارجية ، واثناء ذلك بين عبد الرزاق الشيخلي ان موضوع الدبلوماسية يعد من اهم مظاهر الدولة الحديثة ، لان الدبلوماسي بلباقته وتمثيله السليم يستطيع ان يخدم بلاده خدمة كبرى ويستطيع ان يحسن العلاقات بين دولته واية دولة اخرى ، لأجل

ذلك دعا عبد الرزاق الحسني مجلس النواب الى العناية الخاصة بانتقاء ما اسماه زمرة ممتازة للخدمات الدبلوماسية وان يمحصوا المرشحين لإشغال مناصب دبلوماسية تمحيصا حقيقيا وتاما[32] .

عبر عبد الرزاق الشيخلي عن اسفه وبألم واضح على بعض زملائه النواب لخروجهم عن المألوف في النقاش البرلماني السليم في معالجة شؤون البلد، عندما وصفوه بالجبن لمجرد الانتقاد وتسمية الاشياء بمسمياتها ، وبالخيانة لمجرد اظهار الحقيقة وكذلك بالزندقة والهدم . معلنا ومن على رؤوس الاشهاد ان ذلك لا يثنيه عن مواصلة معارضته وظهوره كممثل حقيقي للشعب . بعد ذلك كله اعلن معارضته لوزارة نوري السعيد العاشرة على الرغم من محاولة الاخير اعطاءه منصبا وزاريا لإسكاته . موجها الكلام له بالقول :" اقول لفخامته موكدا بانه ليس لي اي طمع سياسي او رغبة في السلطان فليطمئن الى ذلك "[33] .

انتقد عبد الرزاق الشيخلي وزير الخارجية عبد الاله حافظ الذي خاطب مجلس النواب متفاخرا بان سياسة العراق الخارجية ترمي الى سلامة استقلال البلد . اذ تسال الشيخلي كيف للوزير تبني هكذا خطاب ؟ فهل فكر في الغاء المعاهدة العراقية – البريطانية ، ام انه اخرج جندي بريطاني واحد خارج البلاد ، حتى نقول ان الاستقلال يتفق مع السيادة . ثم سال الشيخلي هل ان سياستنا تتبع اساليب تضمن تقدم العراق ونهوضه على اسس ثابتة ، وانها مهتمة بحسن الجوار ، وماذا قدمت في هذا المجال . بعد اسئلته تلك ، دعا عبد الرزاق الشيخلي الى انتهاج سياسة خارجية مستقلة ولا تنضوي تحت عباءة بريطانيا[34] .

اعترض النائب عبد الرزاق الشيخلي وكان اعتراضه واقعيا على تشكيل الوزارة المدفعية السادسة مطلع العام 1953 ، لأنها كما عبر عنها ما هي الا نخبة ارستقراطية غير جديرة بان تكون حكومة تلبي مطالب الشعب ، وان أعضاءها جميعا مارسوا الحكم في البلاد مدة طويلة وكانوا سبب في بناء الفساد الشامل الذي يشكو منه البلد . وتوقع الشيخلي بان الوزارة المذكورة ستمضي بحكمها معتمدة على الاحكام العرفية وانها

ستسقي الامة الظلم كالماء . ختم عبد الرزاق الشيخلي خطابه بالقول :" لابد ان اختم كلمتي بالتحذير فأقول ان البوادر لا تدل على ان هذه الوزارة ستأتي بهذا البلد بخير وما علينا الا ان نعارضها بقوة وحماس حتى يتيسر لنا ان نأتي بحكومة تمثل الشعب تمثيلا شعبيا صادقا "[35] .

تكلم عبد الرزاق الشيخلي في جلسة مجلس النواب التي عقدت في 15 شباط 1953عن طبيعة نظام الحكم في العراق بعد ان وصفه بالمهلهل والذي وضعت اركانه بريطانيا خدمة لمصالحها ، كما هاجم رجال السياسة الذي رضوا بتولي حكم البلد ليس لخدمة الشعب وانما , خدمة لطموحاتهم الشخصية التي ربطوها ببريطانيا صاحبة الفضل عليهم باختيارهم بعناية فائقة ليشغلوا كراسي الحكم ففتحوا ابواب الوظائف لأقاربهم ومعارفهم واكتنزوا المال وامتلكوا الضياع وشيدوا القصور على حساب الشعب البائس . ولا غرو والحالة تلك ان تسري عدوى الفساد في جهاز الدولة . نترك شجاعة عبد الرزاق الشيخلي ترسم ابعاد الصورة رسما دقيقا حينما قال : " كان هذا النفر الذين تولوا الحكم اوفياء لبريطانيا بقدر ما كانوا غادرين بشعبهم . فقد استطاعت بريطانيا بمعونتهم ان تشرب نفط العراق " . بالمقابل لفت الشيخلي انتباه الجميع لنقمة الشعب وغضبه على ساسته موكدا ان الشعب الذي خدعته بهرجة الحكم الوطني قبل اكثر من ثلاثين عاما قد انقرض وحل محله شعب جديد حي لا تخدعه المظاهر، وليست وثبة كانون الثاني 1948 والانتفاضات التي اعقبتها الا صرخات مدوية مكبوتة انطلقت من اعماق افئدة هذا الشعب الجائع المسلوب الحقوق[36].

توصل عبد الرزاق الشيخلي في الجلسة الرابعة عشر المنعقدة في 29 اذار 1953 الى نتيجة مؤداها ان الدستور العراقي لم يعد ملائما لما يعيشه الشعب ، لأنه دستورا غريبا عنه، لان مواده وضعت لأغراض خاصة وليس خدمة للشعب . وعليه لما كانت الامة هي مصدر السلطات وهي من تحكم نفسها بنفسها ولنفسها ، واذا كان مجلس النواب الممثل الحقيقي للشعب فلا بد من ان يعدل الدستور او يلغى ، ووضع دستورا جديدا هدفه واحد وهو ضمان الرفاه للشعب وصيانة كرامته[37] .

وفي القدر نفسه، وصف عبد الرزاق الشيخلي الحكومات العراقية بالمزيفة منذ ولادتها ، وبسبب السياسات التي اتبعتها تلك الحكومات افضت الى هوة سحيقة بين الحاكمين والمحكومين ، نتجت عنها ملايين من الوجوه الشاحبة والاجساد النحيلة ، فبهذه المناسبة دعا الشيخلي الحكومة ان تكون لها عين تبصر واذان تسمع وعقل يفكر لتسارع الى التخفيف من استهانتها بحقوق الناس التي تناستها . فيما بعد شخص عبد الرزاق سبب ابتعاد الحكام عن معاناة الشعب بالقول : " ان هذه الهوة وهذا الصراع قد نشأ من طبيعة الحكم الذي انتهجته الحكومات العراقية جمعاء ، وهو حكم بنظري وقد لا افيه حقه الا ان اسميه حكم الاقلية " . ومضى في شرح دور بريطانيا في ارساء دعائم هذا النوع من الحكم عندما قال : " ان الانكليز وضعوا لبنات هذا الحكم لما لهم من تجربة ومران في استعباد الشعوب فاختاروا طبقة من الناس وفرضوها فرضا وما ذلك كله الا ليدعم هؤلاء مصالح بريطانيا "[38] .

تطرق عبد الرزاق الشيخلي في خطابه الذي القاه في 6 كانون الاول 1953 الى موضوع تشكيل الوزارة الجمالية الاولى فوصفها بالمتناقضة والمتنافرة معا . بعد ذلك ذكّر رئيسها ان نظام الحكم في هذا البلد نظاما برلمانيا ، متسائلا في الوقت نفسه عن الاسلوب الذي تم اتباعه في تأليف الوزارة المذكورة التي ضمت اناسا بعيدين كل البعد عن الاعراف البرلمانية واغلبهم اقطاعيين لا يعرفون في اي البنوك يودعون اموالهم[39] .

اتهم عبد الرزاق الشيخلي في جلسة اخرى وزارة الجمالي بكل وضوح بأنها خائنة للأمانة، وان تشكيلتها هذه لا يتوقع منها اي نفع للشعب لان اغلب اعضاءها لا يمكنهم الشعور بمعاناته ولا تتفق مع الديمقراطية التي تعني حكم الشعب للشعب . اوضح الشيخلي فكرته بالقول : " لقد قال الدستور للملك ان يختار رئيس الوزراء والتقليد الدستوري يفرض بأن يكون لذلك سند شعبي او اكثرية برلمانية وبدون ذلك يكون من يتولى الحكم كمن سطى على حقوق الناس وداسها بالأقدام ، وانا لست مستعدا ان اقبل ان تداس هذه الحقوق في سبيل الكرسي " . بعدها رسم الشيخلي طريقة الخلاص بقوله : " نحاول جهد

الامكان ان ندفع تعرض البلاد للكوارث ، ولن يتم ذلك الا بتأليف وزارة تمثل الشعب تمثيلا صادقا "[40] .

من جانب اخر ، طالب عبد الرزاق الشيخلي في جلسة مجلس النواب المنعقدة في 22 كانون الاول 1953 ، وحسب المادة (132) من نظامه الداخلي تشكيل لجنة تحقيقية يشترك فيها نواب المعارضة واخرون من النواب المؤيدين للحكومة للتحقيق في حوادث اطلاق النار على بعض المحتجين في شركة نفط البصرة ، بعد تسجيل عدد من الضحايا مبينا في معرض طلبه ، ان الشعب ليس قطيعا من الخراف تسوقه الحكومة الى المجازر سوقا ، بل عليها ان تودي الحساب عن ذلك لا ان تسدل الستار عن هذه الحوادث الدامية[41] .

كما استغرب الشيخلي اقدام الحكومة الصاق تهمة الشيوعية بكل من يطالب بحقه بهذا البلد ، ووصف تلك السياسة بالمبتذلة التي يحاول المسؤولون تخويف الشعب بها ، كما اكد ان الحكومات غير الصالحة هي التي لا تمثل الا نفسها وهي التي تتوسل بالأساليب الوضيعة لتضمن لنفسها البقاء . بعد ذلك انتقد عبد الرزاق الشيخلي هجوم الحكومة بالرصاص الحي على من اسماهم اصحاب الرأي والمبادئ الحرة ، موكدا ان الاختلاف بالرأي لا يحل بالإرهاب فأينما يكون الارهاب تكون المقاومة ، ولم يخلق الله البشر ليعاقب بالرصاص . اختتم الشيخلي حديثه بالدعوة الى الغاء الاحكام العرفية[42] .

دعا عبد الرزاق الشيخلي وهو الأدرى بطبيعة الجهاز الإداري اثناء مناقشة خطاب العرش في الثلاثين من كانون الاول 1953 الى هدم الجهاز الحكومي القائم برمته ، والبناء على انقاضه جهازا سليما يلائم مقتضيات وحاجات الشعب ويكفل له عيشا كريما لا تكدر صفوه دموع الامهات وانين الاباء ، وردا على اعتراض البعض من زملائه النواب الذين وصفوه بالمعارض المتطرف ، تكلم الشيخلي مدافعا عن نفسه : " انا معارض مقاوم ، انا اناهض كل تيار فاسد ، ان الحكم الوطني الذي ندعوه بالوطني ليس الا بدعة من بدع الاستعمار، اراد به محاباة مصالحه عن طريق غير مباشر بعد ان عجز عن الاحتفاظ بسيطرته المباشرة ، فكان نتيجة ذلك كله مجيء حكومة تحكم خمسة ملايين

من البشر دون رضاهم " . وجه عبد الرزاق الشيخلي بعد ذلك نداءا للملك فيصل الثاني قال فيه بأن الشعب يريد ان ينتقل من المرحلة الجامدة والغامضة التي يعيش بها الى مرحلة اخرى يستقبل فيها حياة جديدة تتاح له جميع فرص الحياة ويمارس حقوقه كافة ، وهذا لا يتم الا عن طريق مجيء حكومة مختارة بشكل مطلق من قبل الشعب[43] .

توقع عبد الرزاق الشيخلي بقرب سقوط نظام الحكم القائم ، لان حكومة تعامل رعاياها كالخراف المذبوحة ، وليس غايتها سوى اذلال الشعب والقاء الرعب فيه ، لا يمكنها الاستمرار في الحكم ، ومضى محذرا الحكومة من حساب الشعب الذي سيكون عسيرا موجها خطابه لأعضائها قائلا :" في كل ليلة تتسامرون وتقضون الليالي البهية . انظروا الى وجوههم الزاهية ، فإذا اعجزنا فيما مضى عن مواجهتكم وجها لوجه فسوف يأتي اليوم الذي نقف امامكم وجه لوجه مع وسائلنا العملية "[43] .

اراء عبد الرزاق الشيخلي وافكاره الاقتصادية والاجتماعية :-

طالب عبد الرزاق الشيخلي وهو يناقش إلغاء وزارة التموين ، باعتبارها السبب الرئيس في جوع اغلب العراقيين ، مستغربا انه وبالرغم من مضي سنتين على انتهاء الحرب العالمية الثانية (1939-1945) والغلاء باقي ومستحكم على رقاب الشعب العراقي ، وذلك بسبب القيود التي فرضتها الحكومات لظروف الحرب والتي يجب ان تزول بزوال الحرب نفسها . مشيرا الى انه ليس من المنطق ان يعاني الشعب من الويلات ولا يسمح له باستيراد الادوات والمواد الضرورية لرفع مستوى البلاد اقتصاديا وزراعيا ، الا اذا كان القصد منه الانتقام البريطاني من الشعب العراقي بسبب احداث مايس 1941[45] .

من جانب اخر ، انتقد عبد الرزاق الشيخلي بريطانيا لهيمنتها على مؤسسة السكك الحديدية والتي جعلت منها كسيحة لم تتقدم منذ الحرب العالمية الاولى ، واضاف بأنها مؤسسة عراقية بالاسم فقط واجنبية على ارض الواقع ، فما زال الهنود على عهدهم يوم كان الحكم للإنكليز وما زال البريطانيون يشغلون اكبر المناصب . كما طالب الشيخلي

ان يكون لمجلس النواب وقفة ضد الاستغلال البريطاني ، واصفا السكك الحديدية في ظل ادارتهم بمؤسسة تبذير وتبديد لأموال الشعب وتعرقل رقي البلاد الاقتصادي[46] .

بالقدر نفسه ، اشار عبد الرزاق الشيخلي ان السياسة المالية المتبعة من قبل الاجنبي هي ساسة استهتار ويجب ان تتوقف . ضاربا مثالا صريحا عن اهدار المال العام من قبل بريطانيا في مؤسسة السكك الحديدية اذ قال ما نصه :" كرامتنا اهينت وسيادتنا ديست وما زال طغيان اولئك السادة البريطانيين باقيا وهم يتحكمون ويبذرون اموالنا لأمور تافهة لا لسبب حيوي ، ومضى يقول :" سادتي كلما تردد اسم السكك الحديدية ازددت الما ماهي المبررات لصرف مبلغ ثلاثة ملايين دينار ، فقط لبناء محطة جديدة ومساكن للموظفين . فهذه يا سادتي خارجة عن احكام القانون الاساسي "[47] .

وجه النائب عبد الرزاق الشيخلي سؤلا الى وزير المالية يوسف غنيمة بعد ان بين ان سياسة الحكومة "سياسة افقار" حول المبلغ الموجود في رصيد ميناء البصرة ، مستغربا من صرف الحكومة العراقية المبالغ الطائلة للميناء المذكور وهو لايزال بيد بريطانيا . لأجل ذلك طالب الشيخلي الحكومة ان تعطي قسما من وقتها لحل قضية الميناء بدلا عن مكافحة الصحف الحرة والاحزاب والمعارضين ، لان ثلاثون عاما من سيطرة الانكليز على الميناء كافية جدا من وجهة نظر الشيخلي نفسه[48] .

حذر عبد الرزاق الشيخلي من مغبة خسارة العراق اموالا كبيرة يتحصل عليها كتعريفات كمركية مفروضة على البضائع التركية في حال ابرام العراق اتفاقية الصداقة وحسن الجوار مع تركيا . ورغم دفاع رئيس الوزراء صالح جبر عن الاتفاقية . غير ان ذلك لم يغير من قناعة الشيخلي الذي اعلن صراحة : " ان المادة المنفردة الخاصة بالأمور الكمركية جاءت دليلا ثابتا على ان هذه الاتفاقية صفقة خاسرة للعراق ، وذلك لأنها فتحت البلاد العراقية تجاه البضائع التركية واصبحت سوقا تكاد تكون حرة ، وذلك لأنها اشترطت تنزيلا في الرسوم الكمركية الى اوطأ تعريفة مطبقة حاليا او في المستقبل ، ولن يستفيد منها العراق كثيرا لأنه لا يملك ما يصدره لتركيا غير التمر، في حين ان

لتركيا صادرات كثيرة ومتنوعة ، ومعنى ذلك برأيه ان العراق سيخسر الرسوم الكمركية التي كثيرا ما كانت سببا في موازنة الميزانيات العامة في الأحوال الاعتيادية "[49] .

استمر الشيخلي في اعطاء ادلة اخرى لعدم جدوى الاتفاقية العراقية – التركية ، اذ اثار مسالة ازالة خطر الفيضانات في العراق عن طريق انشاء سدود في تركيا ، مذكّرا الكل بانه من الثابت علميا وعمليا ان خطر الفيضان مصدره الزابان وهما داخل الاراضي العراقية ، وان خطر ازالة الفيضان يتم بأنشاء خزانات داخل حدود العراق يستفيد ابناءه منها . ومضى متسائلا كيف تقوم حكومة مخلصة في هذا البلد على انفاق الملايين من الدنانير في بلاد اجنبية ينتفع منها الاجنبي فقط، بينما من الممكن ان تزال بعض مظاهر الفقر والضنك الذي يعاني منه ابناء الشعب ببعض ما ينفق على هكذا مشاريع [50] .

انبرى عبد الرزاق الشيخلي الى مناقشة لائحة قانون الميزانية العامة لسنة 1947 التي عرضت على مجلس النواب في جلسته التي عقدت في السادس عشر من حزيران 1947 مناقشة ، مؤكدا ان الارقام الهائلة التي ترد سنويا في ميزانيات العراق لم تجلب الخير لهذا البلد ، لأنها لا ترتكز على اسس علمية للنهوض بالبلاد في جميع النواحي ، وانما هي في الاغلب الاعم لتمشية اعمال الدولة الاعتيادية من رواتب للموظفين وخدمات اخرى، ثم فصل الشيخلي اكثر عندما ذكر ان العراق لم يؤسس حتى الان مبانٍ حكومية ولا مستشفيات او مدارس ، وما زال يستخدم الاجانب بكثرة رغم ان الحكومة انفقت مئات الالوف من الدنانير على البعثات العلمية التي لم يلمس منها العراق اي نتيجة . ودعا الشيخلي بعد ذلك رجال الحكم للاعتراف بفشلهم في تحقيق نهضة اقتصادية ، وعليه فانهم يجب ان يتخلوا عن الحكم لغيرهم ، لان الميزانيات التي تقدمت بها الحكومات كانت نتيجتها الافلاس في كل شيء ، وختم خطابه بالقول : " سادتي اتركوا الترف فهل منكم ايها الوزراء من خطى بخطوة وفتش الدوائر والمستشفيات والسجون ، لا تركضوا وراء الالقاب والمراوح فوق رؤوسكم فأصبحتم لا تكتفون بسيارة واحدة وانما سيارة للمزرعة واخرى للعائلة . هذا وضعكم ارجوا ان تتخلوا عن الحكم لغيركم "[51] .

جسد عبد الرزاق الشيخلي دعوته الى الغاء وزارة التموين لأنها حسب اعتقاده دائرة نقمة لا نعمة . موجها كلامه لرئيس الوزراء صالح جبر بان عاصفة الغلاء التي يعيشها البلد سببها تلك الوزارة . لم يكتفِ عبد الرزاق عند هذ الحد بل ، راح ينبه الجميع ان وزارة التموين باتت سيف مسلط على رقاب الفقراء ، لأنه قبل يومين لم يتمكن من الحصول على رغيف الخبز والسبب هو الاجراءات الروتينية المتبعة من قبل وزارة التموين[52] .

من جانب اخر ، اكد عبد الرزاق الشيخلي ان التعيين في الوزارات العراقية يسير على خطة معوجة وغير صحيحة لا تراعي الاختصاصات والمؤهلات العلمية ، بل ان المعيار الحقيقي للدرجات الخاصة مدى القرب من هذا المسؤول او ذاك ، مما انعكس سلبا على الاداء الوظيفي وما تقدمه الحكومة من خدمات للشعب . كما ان مبدأ الثواب والعقاب اختفى في محاسبة المقصرين ، لانهم بطبيعة الحال محميين من اقاربهم ومعارفهم من المسؤولين . وعليه ناشد الشيخلي الابتعاد عن المنسوبية والمحسوبية والاهواء الشخصية في اسناد الوظائف لشاغليها واعطاء لكل ذي حق حقه[53] .

لم تلقَ طريقة الحكومة في مكافحة الغلاء استحسان عبد الرزاق الشيخلي بعد ان عزمت زيادة رواتب الموظفين بقوانين ، فقد رأى ان تلك الزيادة ربما ستخفف بعض اعباء الغلاء عن الموظفين دون غيرهم من باقي فئات الشعب الكادحة ، وهي من جهة اخرى سترهق الميزانية العامة التي هي في الاصل تعاني من عجز بلغ المليون ونصف المليون دينار . مؤكدا ان الطريقة المثلى لمكافحة الغلاء هو ازالة ظروفه من الاساس ، لا زيادة الرواتب ومزيد من التضخم وعجز في الموازنات العامة[54] .

انتقد عبد الرزاق الشيخلي وزارة الشؤون الاجتماعية عندما وصفها بـ " الكسيحة " والتي خلفتها ظروف الحرب العالمية الثانية ، نتيجة لخطوات غير مدروسة ، وانما كانت عملية تقليدا اعمى للحكومة المصرية ، مما جعل ادائها لا يرتقي الى ما كان مرجو منها لإسعاف الطبقات المحتاجة ، بل ان اعمالها كما يرى الشيخلي تافهة ، وانها لم تهتم بالأحياء وهم يموتون ، واهتمت بتكفينهم ونقل اجداثهم الى القبور . ازاء ذلك طلب

الشيخلي ان توسع وزارة الشؤون الاجتماعية نشاطها وان تهتم بالفقراء من الشعب وهم كثر[55] .

اعاب عبد الرزاق الشيخلي على الحكومة لجوئها الى زيادة الضرائب دون غيرها من بقية الموارد لسد عجز الموازنة من غير ان تأبه بحياة الشعب وكيفية تسيير اموره . معتبرا ذلك امرا طبيعيا ، لان القائمين على حكم العراق يعيشون في ابراج عاجية لا يعرفون شيئا عن كيفية معيشة شعبهم ، واضاف بوضوح :" مسكين هذا الشعب المنكود الحظ مسكين هذا الشعب فأنه مبتلى بحكام بعيدين عنه كل البعد ، ففي الوقت الذي نأمل من الحكومة ان ترفه عن حالة الشعب ، نرى انها تلجأ الى تزييد الضرائب التي يئن من ثقلها الشعب "[56] .

في السياق ذاته ، حذر الشيخلي من عودة ازمة الخبز من حيث الاسباب والنتائج ، مبينا ان موضوع الشعير وباقي الحبوب يمس بالصميم حياة الشعب ، وطالب الحكومة بأن لا تغامر بقوت الشعب وتقوم بأي عمل من شأنه ان يؤدي الى ما اسماه بالكارثة ، بعد ان وصلته اخبار يفيد بنية الحكومة تصدير كميات من الحنطة والشعير بطريقة غير مدروسة ومبهمة[57] .

رأى عبد الرزاق الشيخلي ضرورة فرز امور الصناعة والزراعة والتجارة عن وزارة الاقتصاد ، لان الاخيرة لديها مهام كثيرة فائضة عن واجباتها الاساسية ، مما يجعل مراقبتها ضعيفة ويفسح المجال واسعا وبين الوسطاء وبعض المسؤولين الفاسدين ، لأجل ذلك طالب الشيخلي بوجوب احداث وزارة جديدة تضم دوائر خاصة بالصناعة والزراعة تسهم في انعاش البلد اقتصاديا[58] .

كما نادى عبد الرزاق الشيخلي بتطبيق مبدأ تعيين حدا اعلى للأرباح في عمليات الاستيراد للسوق العراقية ، لان خلاف ذلك يكون الامر فضفاضا ويسمح للتجار ان يمارسوا ابشع انواع الاستغلال والجشع ، فقال مانصه : " اني لم افهم لمَ لم تأخذ الحكومة بمبدأ تعيين حدا اعلى للأرباح فأوردت اسبابا وعللا . نأتي بجرار زراعي بألف دينار

ونبيعه بألفين فإذا كانت الحكومة جادة في الموضوع فما عليها الا ان تأخذ بمبدأ التحديد ، فأرجو من المجلس العالي ان يأخذ ذلك بنظر الاعتبار ويعين حدا اعلى للأرباح "[59].

ابدى النائب عبد الرزاق الشيخلي امتعاضا واضحا بسبب لائحة قانون التعديل الثالث لقانون الخدمة المدنية ، لاعتقاده بانها تخالف جميع اسس التشريع وتفتقر الى مبدأ المساواة لأنها تستهدف فئة خاصة وانها وضعت لذوي الحظوظ دون العقول . برر الشيخلي سبب اعتراضه على مقترح التعديل بالقول : " جوزت المادة التاسعة ان يعين احد الوزراء من ذوي الحظوظ عقب استقالته من وزارته براتب 70 دينار . اقول هذا واقرانه يخالف الحق والعدل لان الموظف الذي يقضي زهرة شبابه في الوظيفة يذهب نور عينه وتقع اسنانه لا يمكن ان يصل الى هذه الدرجة ولا يأخذ هذا الراتب بينما الوزير المحظوظ عقب استقالته يأخذ الرتب بمدة وجيزة "[60] .

وبالقدر نفسه ، اعلن عبد الرزاق الشيخلي من تحت قبة البرلمان انه اول الرافضين لقانون التقاعد لمخالفته الصريحة للأعراف القانونية ، وانه اتى بمبدأ جديد وغريب اذ منح الوزير او الشخص الذي تقلد الوزارة ولو يوما واحدا فقط راتبا مقطوعا قدره عشرون دينارا ، بينما يتحصل بقية المتقاعدين على الفتات بالرغم من خدمتهم التي تمتد الى عشرات السنين[61] .

وفي خطابه الذي القاه في الجلسة الثانية والثلاثون المنعقدة في 3 ايار 1949 ، اعلن الشيخلي انه كنائب معارض يفهم السياسة الحقيقية ، هو تأسيس نظام اجتماعي صالح الاركان في المقدمة منها ، عدالة اجتماعية لا تفرق بين القوي والضعيف ، وامن شامل يحمي الغني والفقير ، فضلا عن نظام اقتصادي معقول يكفل للجميع الصحة والعيش والرفاه ، وكل ذلك من وجهة نظر الشيخلي لا يتم الا بتهيأة بيئة صالحة تحسن الحكم تأتي عن طريق الانتخاب الحر[62] .

شخص عبد الرزاق الشيحلي عددا من مواطن الضعف في النظام الاقتصادي والاجتماعي للبد والذي قال ان الاستعمار البريطاني هو من تسبب بها واهدر حقوق الشعب بسياسة الافلاس والتفليس في كل شيء . بعد ذلك تكلم عبد الرزاق الشيخلي

شارحا وضع البلاد قائلا : " ما هو التقدم الذي حصلت عليه البلاد خلال 30 سنة وقد صرفت خلال هذه المدة اكثر من 300 مليون دينار , فأين ذهبت تلك الدراهم ، لم ننشأ طرقا ولم نملك دورا للحكومة ولم ننشأ المستشفيات وان مشفى العاصمة قد انشاه المرحوم مدحت باشا " . لم يكتفِ الشيخلي عند هذا الحد ، بل راح يفصل الوضع اكثر بعد ان وصفه بالشاذ، طارحا عدة اسئلة امام الحاضرين : " لمَ هذا النظام الاقطاعي ما زال قائما ولمَ نشجعه ، ولمَ هذا الشذوذ في سن القوانين لأشخاص معينين . ولمَ يرأس الدوائر من ذوي الحظوظ من العوام " . في ختام خطابه تحدى الشيخلي الحكومة بأن تقوم بإيجاد موارد جديدة في الموازنة غير طريقة فرض ضرائب اضافية تجبى من عرق جبين ابناء الشعب ، وفي ظل وضع اقتصادي مزري ، وازمة عيش خانقة يجبر فيه الفقير على بيع ما يملك في سبيل تسديد ما عليه من ضرائب ، في الوقت الذي تؤجل دفع الضريبة المترتبة على السلطات الانكليزية البالغة ثلاثة ارباع مليون دينار(63) .

اكد عبد الرزاق الشيخلي في الجلسة المنعقدة بتاريخ 19 شباط 1950بان الوضع السياسي القائم في العراق مترع بالنعرات الطائفية والعنصرية، وتحدى رئيس الوزراء توفيق السويدي الذي احتج على كلامه عندما قال له : " نأتي الى الوزارة ونقول هذا كردي وشيعي وهذا سني ونأتي برئيس مجلس سني ونائب شيعي وبالعكس وآخر كردي " . ثم تطرق الشيخلي الى سياسة الحكومة الظالمة بحق شعبها وكيف انها تعاقب السارق عندما يسرق لقمة خبز ليسد رمقه ورمق عائلته بينما ، تغض الطرف عن السرقات والرشوات المتفشية بين كبار مسؤولي الدولة(64).

ومن جانب اخر ، رأى عبد الرزاق الشيخلي وهو يناقش خطاب العرش ان الوحدة الوطنية لدى الشعب العراقي ما هي الا وحدة ممزقة وهشة وان الدستور هو من كرس تلك الحالة ، لأنه اقر مبدأ التفريق العنصري وجعل المواطنين فريقين يخضعان الى قانونين مختلفين اشد الاختلاف ، وهما القانون المدني ، والقانون العشائري البدائي الذي فيه ابتعاد حقيقي لروح العدالة والانسانية . علل الشيخلي ذلك الامر بالقول : " ان الحكومة لم تفرد قانونا للعشائر الا لأنها تريد ابقاء هذه الملايين الشقية على ماهي عليه

من الجهالة والتأخر والانحطاط ، كما انها ام تنشئ لكل طائفة مجلسا ولكل مذهب قضاء الا لتقوية الطائفية والنعرات المذهبية والحيلولة دون تكتل افراد الشعب في جبهة واحدة ضدها "[65] .

اعترض عبد الرزاق الشيخلي على ما صرح به وزير المالية علي ممتاز الدفتري بان الحكومة تعهدت بعدم التجاوز على ايرادات النفط وتخصيصها للإعمار فقط لا غير، مذكرا اياه بان من ابسط واجبات الحكومة هو ضمان معيشة بسيطة للشعب وتتفق مع كرامته الانسانية . بعد ذلك تسأل الشيخلي باستغراب ما فائدة العمران والشعب على هذه الحالة البائسة المخزية ، وما فائدته والحالة الاقتصادية لأغلب فئات الشعب حرجة للغاية ، مختتما حديثه بالقول :" الحكومة تبني محطة بسبعة ملايين دينار , أهذا هو العمران والشعب بائس "[66] .

ناقش عبد الرزاق الشيخلي موضوع الضرائب مناقشة مستفيضة في الثاني عشر من ايار 1953 ، بعد ان ذكر بأن قوانين الضرائب غريبة جدا فذوي الدخول المحدودة هي من تتحمل ضراوتها وغيرهم من ذوي الملايين في عصمة منها ، وكل ذلك سببه كما يعتقد الشيخلي المراهقة السياسية التي ابتلي بها العراق . والاهم من ذلك ان الشيخلي رد على رئيس الوزراء جميل المدفعي الذي تفاخر امام مجلس النواب زاعما بان البلاد شهدت الرخاء والعمران ، بردٍ بليغ قائلا له :" اود ان اسأل فخامة رئيس الوزراء هل يعلم ان في العراق ملايين من الشعب لا يقتاتون الا بالخبز وقد يعز عليهم هذا الخبز المتعفن في بعض الاحيان ، وهل دخل فخامته البيوت التي يسكنها هؤلاء الفقراء ورأى في اي الخرائب يسكنون ، وهل رأى في قلب المدينة كيف تعيش هذه الالوف المؤلفة ومن اي المستنقعات يشربون، وهل رأى فخامته اماً تنام مع اولادها على الطريق، فإذا كان فخامته قد رأى كل ذلك ، كيف سولت نفسه ان يدعي ان في البلد رخاء، واذا لم يرَ كيف اتى وتسلم هذه المسؤولية العظيمة "[67] .

ابدى عبد الرزاق الشيخلي تحفظه على مجلس الاعمار لقناعته بانه ليس في صالح الامة وانما ، في صالح المستعمر ومن يلوذ به ، لأنه كما يرى الشيخلي لا يمس بصورة

مباشرة حياة الملايين من البؤساء من الشعب العراقي ولا يستهدف ترفيه معيشتهم ، معلقا بان هذا الامر اقتصادي يخص الفقراء والعاطلين وهي مشكلة المجتمع باسره ، فاذا لم يكن بالاستطاعة تأسيس نظاما اقتصاديا سليما فليس بالإمكان مطلقا ان نقول على الحكومة بأنها تدرك اهداف الامة والنتيجة حتما ستكون انقسام الامة على نفسها . ختم الشيخلي حديثه بالهجوم على سياسة مجلس الاعمار ووصفه بالتخبط قائلا : " لقد خصص مجلس الاعمار ثلاثة ملايين دينارا للصناعة فهل تدرون ان كل ما انفق هو خمسة الاف فقط "[68] .

انتفض عبد الرزاق الشيخلي على تحديد 250 فلسا كحد اعلى لأجور العمال ، بعد ان وجه سؤالا للحاضرين تحت قبة مجلس النواب ، هل ان احد منهم يستطيع العيش مع عائلته بهذا المبلغ البسيط ، مستغربا على وزير الشؤون الاجتماعية كيف خول نفسه وحدد هذا المبلغ ، في حين يعطى للبريطانيين العاملين مبالغ عالية . بعد ذلك خلص الشيخلي الى نتيجة مؤداها ، ان اية حكومة لا تعطي للعمال حقوقهم وتبخل عليهم هي حكومة لا تستحق البقاء[69] .

وعلى الغرار نفسه ، انتقد عبد الرزاق الشيخلي رئيس الوزراء فاضل الجمالي الذي دعا الشعب ان يتحلى بالأخلاق موجها له الكلام اذ قال : " ليسمعني رئيس الوزراء اذا كان هناك جائع فهل يفكر في ذكر ربه اولا ام انه يفكر في ملء بطنه الخاوية ، الا تعرف ان الفقر والكفر توأمان " . ثم حول عبد الرزاق الشيخلي كلامه لوزير المعارف عبد المجيد القصاب متسائلا ، كيف له ان يطلب من المعلمين ان يعنوا بأخلاق الجيل وهو يعلم مقدار راتب المعلم وكيفية معيشته[70] .

رفض النائب عبد الرزاق الشيخلي لائحة قانون اضافة مبالغ لميزانية عام 1953 المالية التي طالبت الحكومة اضافتها , بعد ان ذكر ان بأنها توضع في كل سنة لمنفعة قلة من الاشخاص وكأنها تفصل على مقياس مصالحهم الذاتية . كما اعاب الشيخلي اوجه الصرف والانفاق التي تقوم بها الحكومة والتي قال عنها انها بعيدة عن ملامسة معاناة وحاجات اغلب فئات الشعب، موكدا ان ثراء الامة ليس بشق الطرق والابنية وانشاء

بيوت ضخمة ، وانما النهضة الحقيقية هي في تحسين معيشة كافة ابناء الشعب . التمس الشيخلي في نهاية حديثه من زملائه النواب ان يحكموا ضمائرهم مخاطبهم بالقول : " اخواني هل تجدون في هذه الميزانية مبلغا ولو ضئيلا يدل على اطعام جائع او اكساء عارٍ او على اضافة سرير في المستشفيات . تعالوا معي ننظر في كل هذا واحكموا معي هل تجدون فلسا واحدا قد خصص لشيء من هذا ؟ اذا لماذا نصادق نحن على هذا التبذير "[71]

الخاتمة :

كشفت سطور هذا البحث ان عبد الرزاق الشيخلي ، كان رجل قانون بحق اذ كان كثير التدقيق ودائم التمحيص لأي موضوع يثار للنقاش تحت قبة البرلمان وامين عند ابداء رأيه او اعطاء ملاحظاته ، فلم يداهن الحكومات البتة او يحاول مجاملتها ، فيما يخص حقوق ابناء شعبه الذي لطالما اعتبرها مسلوبة . لم يكن الشيخلي حزبيا او منضويا تحت عباءة اي جهة سياسية معينة اذا انه صرح اكثر من مرة ، انه مقاوم وطني همه الاوحد تقويم مسار العملية السياسية والتي كان يرى ان بريطانيا هي السبب الرئيس في انحرافها خدمة لمصالحها دون الاكتراث لاحد ، وهذا ما منحه ميزة الحرية المطلقة في التعبير عن رأيه دون اي تأثير او تدخل يذكر .

اثبتت مناقشات وخطب عبد الرزاق الشيخلي انه كان رجلا يدعو الى الاصلاح في جميع المجالات وبالطرق القانونية والدستورية ، وهذا ما ظهر واضحا من خلال اعطاء الحجج والبراهين ، واعلان رفضه لبعض سياسات الحكومة تارة ، والتحفظ عليها تارة اخرى ، وعدم اخذه بالحق لومة لائم ، مما جعله محط اعتزاز واعجاب واحترام الجميع لما عرف عن نزاهته وسيرته المستقيمة .

يمكن القول ،ان عبد الرزاق الشيخلي قدم دروسا عريضة في كيفية تمثيل الارادة الشعبية والمطالبة بحقوق الشعب كاملة ، لأنه كان يعد ذلك بمثابة أمانة ثقيلة وهذا ما كان يصرح به مرارا وتكرارا .

الهوامش والمصادر :-

(1) يعقوب سركيس ، مباحث عراقية ، القسم الثاني ، تقديم : رفائيل بطي ومير بصري ، شركة التجارة والطباعة ، بغداد ، 1955 ، ص 219 .

(2) مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، الجزء الثاني ، الطبعة الاولى ، دار الحكمة ، لندن ، 3004 ، ص 440 .

(3) المصدر نفسه ، ص 441.

(4) المصدر نفسه ، ص 442 .

(5) " الوادي " (مجلة) ، اسبوعية ، بغداد ، السنة الثالثة ، العدد 6 ، 15 اذار 1947 ، ص 4 .

(6) بدأ المجلس باجتماع غير اعتيادي من 17 اذار 1947 ولغاية 20 تموز من العام نفسه . اما اجتماعه الاعتيادي كان واحدا فقط من الاول من كانون الاول 1947 حتى 22 شباط 1948 . للمزيد ينظر : " محاضر مجلس النواب العراقي " ، الدورة الانتخابية الحادية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1947، تقرير المدير العام عن اعمال اللجان الدائمة ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1947 ، ص 2 ؛ عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء العاشر ، الطبعة السابعة ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، 1988 ، ص 289 .

(7) رأت النور في 21 تشرين الثاني 1946 ، واستقالت في 29 اذار 1947 . للمزيد ينظر : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء السابع ، الطبعة السابعة ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، 1988 ، ص 130 .

(8) " محاضر مجلس النواب العراقي " ، الدورة الانتخابية الحادية عشر ، الاجتماع غير العادي لسنة 1947 ، الجلسة الثانية ، 8 اذار 1947 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1947 ، ص 6 .

(9) مير بصري ، المصدر السابق ، ص 440 .

(10) " محاضر مجلس النواب العراقي " ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع العادي لسنة 1949 ، الجلسة الثالثة عشر، 12 اذار 1950 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1949 ، ص 176 .

(11) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الثامن ، الطبعة السابعة ، دار الشؤون الثقافية، بغداد ، 1988 ، ص 445 .

(12) " محاضر مجلس النواب العراقي " ، الدورة الانتخابية الرابعة عشر، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1954، تقرير المدير العام عن اعمال اللجان الدائمة ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1954 ، ص 3.

(13) عادل تقي عبد البلداوي ، الانتخابات النيابية في العراق انتخابات حزيران عامي 1948و 1954، تقديم: كمال مظهر احمد ، شركة دار الحوراء ، بغداد ، 2012 ، ص 138 .

(14) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء التاسع ، الطبعة السابعة ، دار الشؤون الثقافية، بغداد ، 1988 ، ص 125 .

(15)مير بصري، المصدر السابق ، ص 441 .

(16)" محاضر مجلس النواب العراقي " ، الدورة الانتخابية الحادية عشر ، الاجتماع غير العادي لسنة 1947 ، الجلسة التاسعة ، 15 نيسان 1947، ص 124 .

(17)المصدر نفسه ، ص 125 .

(18)المصدر نفسه .

(19)المصدر نفسه ، الجلسة العشرون ، 22 ايار 1947 ، ص 348 – 349 .

(20)المصدر نفسه ، الجلسة الثالثة والعشرون ، 4 حزيران 1947 ، ص 391 – 392 .

(21)المصدر نفسه ، الجلسة الثامنة والعشرون ، 16 حزيران 1947 ، ص 501 .

(22)المصدر نفسه ، الجلسة الحادية والثلاثون ، 21 حزيران 1947 ، ص 557 .

(23)المصدر نفسه ، الجلسة الثالثة والثلاثون ، 24 حزيران 1947 ، ص 609 .

(24)المصدر نفسه ، الجلسة الخامسة والثلاثون ، 26 حزيران 1947 ، ص 654 .

(25)المصدر نفسه ، ص 659 .

(26)" محاضر مجلس النواب العراقي " ، الدورة الانتخابية الحادية عشر ، الاجتماع العادي لسنة 1947 ، الجلسة الخامسة ، 31 كانون الاول 1947 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1948 ، ص 57 .

(27)المصدر نفسه ،ص 59 .

(28)" محاضر مجلس النواب العراقي " ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع غير العادي لسنة 1948 ، الجلسة الثالثة ، 28 حزيران 1948 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1949 ، ص 16- 18 .

(29)المصد نفسه ، الجلسة الثامنة ، 14 تموز 1948 ، ص 107 .

(30)المصدر نفسه ، الجلسة العاشرة ، 17 تموز 1948 ، ص 140 .

(31)المصدر نفسه ، الجلسة الخامسة عشر ، 4 تشرين الاول 1948 ، ص 186- 187 .

(32)" محاضر مجلس النواب العراقي " ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع العادي لسنة 1948 ، الجلسة الرابعة ، 14 كانون الاول 1948 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1948، ص 54.

(33)المصدر نفسه ، الجلسة الثانية والثلاثون ، 3 ايار 1949 ، ص 508 .

(34)المصدر نفسه ، الجلسة الخامسة والثلاثون ، 7 ايار 1949 ، ص 573 .

(35)" محاضر مجلس النواب العراقي " ، الدورة الانتخابية الثالثة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952- 1953 ، الجلسة الثانية ، 2 شباط 1953 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1954 ، ص 15 .

(36)المصدر نفسه ، الجلسة الرابعة ، 15 شباط 1953 ، ص 53-55.

(37)المصدر نفسه ، الجلسة الرابعة عشر ، 29 اذار 1953 ، ص 228 .

(38)المصدر نفسه ، الجلسة الرابعة والعشرون ، 21 ايار 1953 ، ص 443 .

(39)" محاضر مجلس النواب العراقي " ، الدورة الانتخابية الثالثة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953- 1954 ، الجلسة الثانية ، 6 كانون الاول 1953 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1954 ، ص22.

(40)المصدر نفسه ، الجلسة الثالثة ، 8 كانون الاول 1953 ، ص 37 .

(41)المصدر نفسه ، الجلسة الخامسة ، 22 كانون الاول 1953 ، ص 51 .

(42)المصدر نفسه ، ص 54 .

(43)المصدر نفسه ، الجلسة الثامنة ، 30 كانون الاول 1953 ، ص 124 .

(44)المصدر نفسه ، الجلسة الثامنة والعشرون ، 19 نسيان 1954 ، ص 627 .

(45)" محاضر مجلس النواب العراقي " ، الدورة الانتخابية الحادية عشر ، الاجتماع غير العادي لسنة 1947 ، الجلسة التاسعة ، 15 نيسان 1947، ص 126 .

(46)المصدر نفسه .

(47)المصدر نفسه ، الجلسة العشرون ، 22 ايار 1947 ، ص 335 .

(48)المصدر نفسه ، ص 346 .

(49)المصدر نفسه ، الجلسة الثالثة والعشرون ، 4 حزيران 1947 ، ص 392 .

(50)المصدر نفسه .

(51)المصدر نفسه ، الجلسة الثامنة والعشرون ، 16 حزيران 1947 ، ص 501 .

(52)المصدر نفسه ، ص 502 .

(53)المصدر نفسه ، الجلسة الخامسة والثلاثون ، 26 حزيران 1947، ص 644 .

(54)المصدر نفسه ، الجلسة التاسعة والثلاثون ، 9 تموز 1947 ، ص 527 .

(55)" محاضر مجلس النواب العراقي " ، الدورة الانتخابية الحادية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1947 ، الجلسة الخامسة ، 31 كانون الاول 1947، ص 57 .

(56)" محاضر مجلس النواب العراقي " ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع غير العادي لسنة 1948 ، الجلسة السادسة ، 11 تموز 1948، ص 74 .

(57)المصدر نفسه ، الجلسة الخامسة عشر ، 4 تشرين الاول 1948 ، ص 219 .

(58)المصدر نفسه ، الجلسة الاربعون ، 12 ايار 1949 ، ص 566-567 .

(59)" محاضر مجلس النواب العراقي " ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع العادي لسنة 1948 ، الجلسة الخامسة والعشرون ، 10 نيسان 1949 ،ص 368 .

(60)المصدر نفسه ، الجلسة السابعة والعشرون ، 25 نيسان 1949 ، ص 389 .

(61)المصدر نفسه ، ص 390 .

(62)المصدر نفسه ، الجلسة الثانية والثلاثون ، 3 ايار 1949 ، ص 506 .

(63)" محاضر مجلس النواب العراقي " ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع العادي لسنة 1949 ، الجلسة الخامسة ، 19شباط 1950، ص 50 .

(64)المصدر نفسه ، ص 51 .

(65)" محاضر مجلس النواب العراقي " ، الدورة الانتخابية الثالثة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952- 1953 ، الجلسة الرابعة ، 15 شباط 1953، ص 54 .

(66)المصدر نفسه ، الجلسة الحادية عشر ، 12 اذار 1953 ، ص 187 .

(67)المصدر نفسه ، الجلسة الرابعة والعشرون ، 12 ايار 1953 ، ص 444-445 .

(68)المصدر نفسه ، الجلسة الخامسة والثلاثون 12 ايار 1953 ، ص 702-704 .

(69)" محاضر مجلس النواب العراقي " ، الدورة الانتخابية الثالثة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953- 1954 ، الجلسة الخامسة ، 22 كانون الاول 1953، ص 54 .

(70)المصدر نفسه ، الجلسة الثامنة ، 29 كانون الاول 1953 ، ص 124 .

(71)المصدر نفسه ، الجلسة الثانية والعشرون ، 21 شباط 1954 ، ص 498 .